● النكبة وما أحدثته من ردود فعل في الاوساط الجماهيرية التي اشتدت نقمتها على الحكومات العربية ومنها حكومة الاردن التي اتضح دورها الخياني للقضية الفلسطينية . ● الحاق الضفة الغربية بأمارة شرق الاردن بعد مسرحية ما سمي بمؤتمر أريحا ، وما استتبع هذا الالحاق من وجود قاعدة جماهيرية واسعة ضد الحكم الرجعي في الاردن . ● زيادة عدد الجيش بشكل ملحوظ وخلال فترة قصيرة حيث بلغ عدده في العام ١٩٥٦ نحو ٢٥٠٠٠ جندي . لقد استتبعت هذه الزيادة في عدد الجيش ، ادخال اعداد لا بأس بها من الضباط العرب الى الجيش ، وبالرغم من انه روعي الاعتماد على الضباط البدو وترفيع صف الضباط السابقين في الجيش الى ضباط ، فان الضرورة فرضت الاستعانة بضباط مثقفين ومن خريجي الكلية العسكرية . وقد روعي ان لا يكون هؤلاء الضباط في الوحدات المدرعة ، بل كانوا مركزين بشكل أساسي في وحدات المدفعية والهندسة . ولقد ارتفع عدد الضباط من ٣٠٠ ضابط في العام ١٩٤٨ الى ١٥٠٠ ضابط في العام ١٩٥٦ . ان وجود هذا العدد الكبير من الضباط ومن اصول اجتماعية بورجوازية وبورجوازية صغيرة وفي ظل مناخ وطني عام، خلق لاول مرة حالة وطنية عامة في صفوف الجيش.ولقد تعاظمت هذه الحالة بعد طرد جلوب ومجموعة الضباط الانجليز في العام ١٩٥٦ وهيمنة الضباط الجدد على اوضاع الجيش،ان السؤال الذي يفرض نفسه هنا ، ولم يتعرض له الكاتب ، هو لماذا هذا الازدياد السريع في عدد الجيش ؟ لقد كان واضحا من الطريقة التي اتبعتها بريطانيا في زيادة عدد الجيش الاعتماد على البدو ، فصل الوحدات البدوية عن الوحدات الحضرية ، قصر الوحدات المدرعة على البدو .. الخ . ان زيادة عدد الجيش بهذا الشكل لم تكن تستهدف الا قمع الحركة الوطنية ، فلقد شهدت تلك الفترة « منذ النكبة حتى اوائل العام ١٩٥٧ » قيام مجموعات فلسطينية بالتسلل عبر الخطوط الاردنية وضرب اهداف داخل الارض المحتلة ، فكان لا بد من جيش كبير لمراقبة الحدود ومنع هذه العمليات ، وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على افراد الحرس الوطني ، الذي شكل لامتصاص النقمة الشعبية امام اشتداد الغارات الاسرائيلية على قرى الحدود ، اضافة الى ذلك فانه بات على النظام الاردني ان يواجه حركة وطنية محلية اقوى واكثر اتساعا وعمقا جماهيريا من اي فترة مضت ، وهذه تحتاج الى أداة قمع بمستواها . ان المخاطر التي نجمت عن زيادة عدد الجيش استطاع النظام الاردني تطويقها باعتماده على وحدات ضاربة من البدو ، وباصراره على عدم دمج هذه الوحدات مع وحدات الجيش الاخرى . وفي اللحظة المناسبة استخدم « النظام » هذه الوحدات لقمع الحركة الوطنية ولانهاء الحكم الوطني تحت ستار الادعاء بوجود انقلاب ضده . بالاضافة الى ذلك فهناك ملاحظات اساسية لا بد منها : لم يوضح الكاتب اسباب فشل الحكومة الوطنية وقدرة الملك على اقالتها بعد فترة قصيرة جدا من الزمن . ولا يجد سببا لذلك الا لكونها اعتمدت اسلوب الشرعية الدستورية . وهذا ليس سببا بل نتيجة لاسباب اعمق ، منها ما يتعلق بالبنية الطبقية لقيادة الحركة الوطنية آنذاك ، ومنها ما يتعلق بتصورها السياسي لوضع الملك حسين هل هو جزء من النظام ومؤسساته ، ام معزول عنها ، وبالتالي هل تحاكمه على هذا الاساس او ذاك ، ومنها عدم قدرتها على تلمس التغيير الذي حصل مع بداية بروز الدور الاميركي في المنطقة ، وبالتالي اتباعها سياسة تراجعية امام ضغط الملك والضغط الاميركي بدل المواجهة وتصعيد الصدام . بالرغم من ان هذه الفترة شهدت بروز أخصب الحالات الوطنية داخل الجيش طوال تاريخه ، فان الكاتب لا يتعمق في دراسة هذه الحالة ، عوامل بروزها ، منشؤها الطبقي ، مدى عمق ارتباطها الوطني ، لماذا كان من السهل اجهاضها والقضاء عليها ؟ ولا يجد سببا يبرر سهولة القضاء عليها الا لان « القيادة الوطنية للجيش [لم تعمل] خلال حالة المد الوطني الظاهر في العام ١٩٥٧ اكثر من محاولة تحييد الجيش وتخليه عن ذلك الدور التقليدي البغيض [قمع الحركة الوطنية] ، ولم تتجاوز دائرة النضالات الوطنية والديموقراطية للاحزاب » ويضيف « في وقت كان في مقدور القيادة الوطنية للجيش الاطاحة بالملك » (ص ٩٦) كيف ؟ وعلى اي اساس ؟ هذا ما لا يوضحه الكاتب . وهنا في الواقع ينفي الكاتب ما يحاول ان يثبته خلال كل عرضه السابق واللاحق ايضا ، من ان الجيش الاردني منذ نشأته وتكونه شكل وضعا خاصا ومتميزا عن باقي الجيوش العربية ، وبالتالي بدل ان يصل بالقارىء الى تأكيد هذا الوضع الخاص وصعوبة قيام ظاهرة انقلابية